((قطعُ النُعتِ بينَ النحويين والمفسرين))

الدكتور: رافع خلف جاسم الجنابي
جامعة الأنبار ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الملخص

إنّ هذا البحث يلقي الضوء على ظاهرة في العربية جديرة بالإلتفات إليها ألا وهي ظاهرة القطع، والتي نعني بها مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، بأن يكون المنعوت مرفوعا ونعته منصوبا، أو المنعوت منصوبا ونعته مرفوعا، وقد يكون المنعوت مجرورا فيقع نعته مرفوعا أو منصوبا، وممّا يزيد الموضوع أهمية أنّ هذه الظاهرة اختفت من التعبير منذ زمن بعيد، وقد سُلط الضوء على هذه الظاهرة من خلال القرآن الكريم وأبيات الشعر العربي، وتضمن البحث عرضا لأقوال النحاة واستدلالهم واختلافاتهم، وناقشت آراء العلماء وأقوالهم.. والله الموفق والمعين.

قطع الصفة

لغة:

القَطْعُ إِبانةُ بعض أَجزاء الجِرْمِ من بعضٍ فَصْلاً، قَطَعَه يَقْطَعُه قَطْعاً وقَطِيعةً وقُطوعاً، والقَطْعُ: مصدر قَطَعْتُ الحبْلَ قَطْعاً فانْقَطَع، والمِقْطَعُ(بالكسر): ما يُقْطَعُ به الشيء، والقَطِيع: الغُصْنُ تَقْطَعُه من الشجرة، القِطْعُ: القضيبُ الذي يُقْطَعُ لبَرْيِ السِّهام، وسيف قاطِعٌ وقَطَّاعٌ ومِقْطَعٌ وحبل أَقْطاعٌ مقطوعٌ كأَنهم جعلوا كل جزء منه قِطْعاً وإِن لم يتكلم به، وكذلك ثوب أَقْطاعٌ وقِطْعٌ، ومنه قولهم: انْقَطَعَ البَرْدُ والحرُّ، وانْقَطَع الكلامُ وَقَفَ فلم يَمْضِ، وقَطَعَ لسانه أَسْكَتَه بإِحسانِه إِليه وانْقَطَعَ لسانه ذهبت سَلاطَتُه، وناقةٌ قَطُوعٌ يَنْقَطِعُ لبنها سريعاً والقَطْعُ والقَطِيعةُ الهِجْرانُ ضِدُّ الوصل، وقَطَعَ رَحِمَه قَطْعاً وقَطِيعةً وقَطَّعَها: عَقَّها ولم يَصِلْها، والقَطِيعُ: الطائفة من الغنم.[1]

(١) ينظر لسان العرب (قطع): ٨/٢٧٦

اصطلاحا:

هو مغايرة النّعت للمنعوت في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعا ونعته منصوبا، وقد يكون المنعوت منصوبا ونعته مرفوعا، وقد يكون المنعوت مجرورا فيقع نعته مرفوعا، أو منصوبا، نحو:(مررتُ بمحمدٍ الكريمُ أو الكريمَ) ويقع في النعت كثيرا، وقد يقع أيضا في العطف.[1]

(حكم النعت إذا تَعَدَّدَ العاملُ):

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَىْ مَعْنَىَ
وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا [2]

إذا تعدّد العامل فإمَّا أن يكون العاملان مُتَّحِدَين في المعنى والعمل، أو يكونا مختلفين؛ فإن كان العاملان متحدين في المعنى والعمل: أُتبع النعتُ المنعوتَ جوازاً، رفعا ونصباً، وجرًّا؛ فتقول: ذهبَ زيدٌ وانطلق عمرٌو العاقلان، وحَدَّثْتُ زيداً وكلَّمتُ عمراً الكريمينِ، ومررت بزيدٍ وجُزْتُ على عمرٍو الصَّالحينِ[3].

ففي الأمثلة السابقة العاملان في كل مثال بمعنى واحد، وعملهما واحد، فمثلا: (ذهب، وانطلق) معناهما واحد، وعملهما واحد، هو الرفع؛ ولذلك كان النعت تابعاً للمنعوت. وإن اختلف معنى العاملين، أو عملهما: وجب القَطْعُ، وامتنعَ الإتباع؛ فتقول في اختلاف المعنى: جاءَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العَاقِلين، بنصب (العاقلين) أو رفعهما (العاقلان) فالنصبُ بإضمار فعل تقديره: (أَعْنِي) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هما). وهذا هو معنى القَطْع (أي: تقطع النعت وتتركه) فيعرب إمّا مفعولاً لفعل محذوف، أو خبراً لمبتدأ محذوف.[4]

أما اختلاف العمل، فنحو: رأيت محمداً ونظرت إلى زيدٍ الكريمان، أو الكريمين (بالقطع وجوباً). وأما اختلاف المعنى والعمل معاً، فنحو: جاء زيدٌ ومررت بخالدٍ الكاتبانِ، أو الكاتبين (بالقطع وجوباً). [5] ويجوز القطع كذلك إذا كان العاملان مُتَّحِدَيْنِ؛ تقول: ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو العاقلان، أو العاقلينِ، على أنّ (العاقلان) خبر لمبتدأ محذوف، والعاقلين: مفعول لفعل محذوف.[6]

(١) ينظر معاني النحو:٣/١٦٧
(٢) شرح ابن عقيل:٣/١٨٧
(٣) ينظر شرح ابن عقيل:٣/١٨٧
(٤) ينظر: الأجوبة الجلية ٣/٢٠١
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/١٨٨
(٦) ينظر: الأجوبة الجلية:٣/٢٠٢

(حكم النعت إذا تعدَّد والمنعوت واحد):

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ
مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا
بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا[1]

إذا تعدّدت النعوت، والمنعوت واحد فحكمها على النحو الآتي: إن كان المنعوت لا يتَّضِحُ ولا يَتَعَيَّنُ إلّا بذكرها جميعاً وجب إتباعها للمنعوت في الإعراب؛ فتقول: مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ. فالنعوت هنا أُتبعت على اعتبار أنّ (زيد) لا يتعيَّنُ ولا يُعرَفُ إلا بذكرها جميعاً؛ لأن غيره يشاركه في صفتين من ثلاثة، كأنْ يكون هناك (زيد) آخر فقيه وشاعر، وثانٍ: شاعر وكاتب، وثالث: فقيه وكاتب[2].

أما إن كان المنعوت يتضح ويتعيَّن بدونها جاز في النعوت جميعاً الإتباع، أو القطع. ففي المثال السابق يجوز الإتباع؛ فتقول: مررت بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ، ويجوز القطع؛ فتقول: مررت بزيدٍ الفقيهُ الشاعرُ الكاتبُ (بالرفع، أو بالنصب) وذلك على اعتبار أنَّ (زيد) يتعيَّن بدون ذِكرها كلَّها.

وأما إن كان يتعيَّن ببعضها دون بعضها الآخر وجب فيها يتعيَّن به الإتباع، وجاز في الباقي الإتباع والقطع، فمثلاً لو أنّ (زيداً) لا يتعيَّن إلا إذا وُصِف بأنه (فقيه) فحينئذ يجب إتباع هذه الصّفة للمنعوت، وغيرها يجوز فيه الإتباع والقطع؛ فتقول: مررت بزيدٍ الفقيهِ الشاعرُ الكاتبُ، فيجب الإتباع في (الفقيه)؛لأنها الصّفة التي يتعيَّن بها زيد، وأما (الشاعر، والكاتب) فيجوز الإتباع، والقطع.[3] وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الاتباع لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنّه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع[4].

كيفية إعرابه:

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا
مُبْتَدأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا[5]

إنّ مسألة قطع النعت، هو: أن تقطع النعت عن المنعوت، وترفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو تنصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف، نحو: مررت بزيدٍ الكريمُ،

(١) شرح ابن عقيل:١٨٨/٣
(٢) ينظر شرح ابن عقيل:١٨٨/٣ومعاني النحو: ١٦٩/٣
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨٨/٣ -١٨٩
(٤) ينظر شرح الأشموني: ٦٨/٣ والتصريح: ١١٧/٢وهمع الهوامع: ١١٩/٢
(٥) شرح ابن عقيل: ١٨٩/٣

أو الكريمَ. فالكريمُ: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو) والكريمَ: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أَعْنِي.[1] قال ابن هشام: "ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاء رفعا بتقدير (هو) ونصبا بتقدير (أعني) أو (أمدح) أو (أذم) أو (أرحم)[2]"

وقول (ابن مالك): " لن يظهرا " معناه أنه يجب إضمار (العامل) الرافع، أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح - كما يقول ابن عقيل - إذا كان النعت للمدح، نحو: مررت بزيدٍ الكريمُ، أو كان للذَّم، نحو: استعذ بالله من الشيطانِ الرجيمُ، أو كان للتَّرَحُّم، نحو: مررت بزيدٍ المسكينُ. ففي هذه الأمثلة يجب إضمار (العامل) المبتدأ في الرفع، والفعل في النصب. أما إذا كان النعت للتوضيح، أو للتخصيص فلا يجب الإضمار، بل هو جائز إنْ شئتَ أضمرت، وإن شئتَ أظهرت؛ تقول: مررت بزيدٍ التاجرُ (بالإضمار) وتقول: مررت بزيدٍ هو التاجرُ، ومررت بزيدٍ أعني التاجرَ.[3]

فقد يحملُ الإيجازُ العربيُّ على أَن يؤدي بجملة واحدة معنى جملتين، فيقطع النعت عن جملته ويرفعه على أَنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أَو ينصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً، فالجملة (مررت بخالدٍ الشجاعِ) إِذا أَراد منها إِخبارك بمروره بخالد وبأَنه يمدح شجاعته، قَطَعَ النعت فقال (مررت بخالدٍ الشجاعَ) ففي الرفع تكون الجملة الثانية (هو الشجاعُ) وفي النصب تكون (أَمدح الشجاعَ) وأَكثر ما يكون القطع في مقام المدح أَو الذم أَو الترحم مثل: أُعجبت بأَخيك الخطيبُ - أَعرضت عن فؤادٍ الخائنُ - لتُعْنَ بسليمٍ المنكوبُ.

والأَفعال المقدرة في حالة النصب: (أَمدحُ، أَذمُ، أَرحمُ، أَعني) بحسب المقام. ولا يلجأُ إلى القطع إن كان المنعوت لا يعرف إلّا بذكر الصفات كلّها كقولك: (مررت بخليل الحدادِ النجارِ البنّاءِ) حتى لا يلتبسَ بـ(خليل) آخر ليس له كل هذه الصفات معاً. ومتى تكررت النعوت فإنْ كانت لأَحد الأَغراض المتقدمة حَسُن إِتباعها كلها أَو قطعها كلها، وإِن لم تكن لشيءٍ من ذلك فالإِتباع أَحسن[4].

(١) ينظر شرح ابن عقيل: ١٨٩/٣

(٢) شرح قطر الندى:٢٨٨

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل:١٨٩/٣والاجوبة الجلية:٢٠٤/٣

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨٩/٣والاجوبة الجلية:٢٠٤/٣

الغرض من القطع:

غرض بلاغيّ محضٌ وهو التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا النعت المقطوع، وأنه ذو أهمية بالغة تستدعي مزيدًا من الانتباه؛ ولذا جعل في جملة جديدة الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترحم...إلخ، ولهذا لا يستعمل القطع مع من يجهله لئلا يحكم على المتكلم بأنه أخطأ في حركة الكلمة• فرفْعُه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، ونصبه بإضمار فعل تقديره: (أعني) في النعت الموضِّح. أو (أمدح) في المدح أو (أذم) في الذم، أو (أرحم) في الترحم، أو غير ذلك مما يناسب النعت، ويجب حذف المبتدأ أو الفعل إذا كان النعت المقطوع لمدح أو ذم أو ترحم؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف، فإن كان لغير ذلك جاز ذكره وحذفه.[1] "فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذمّ أو ترحم ؟ قلت:إنّ في الإفتنان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه، وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ، فإنّه أدلُّ دليل على الاهتمام[2]"، ويقول الفراء:" والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسمُ رفعاً، وينصبون بعض المدح فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام[3]" . فقطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها، قال أبو علي الفارسي: (إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها؛ لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القبول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل؛ لأن الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً أو جملةً واحدة) [4] .

وذكر المحققون في إفادة اختلاف الحركة للمدح والذم أن أصل المدح والذم من كلام السامع، وذلك أن الرجل إذا أخبر

(١) ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى:١/ ٢٤٩

(٢) حاشية يس:٢/ ١١٧

(٣) معاني القران للفراء:١/ ١٠٥

(٤) ينظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١/ ٤٧٨ ومعترك الأقران: ١/ ٣٥٤وينظر البرهان:٢/ ٤٤٦

غيره فقال له:(قام زيد). فربما أثنى السامع على زيد وقال: ذكرت والله الظريف وذكرت العاقل. أو هو - والله - الظريف، أو هو العاقل. فأراد المتكلم أن يمدحه بمثل ما مدحه به السامع فجرى الإعراب على ذلك أي: أريد الظريفَ أو العاقلَ[1].

ويقول الدكتور فاضل السامرائي:" ويستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع، وذلك لأنّ الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه. فهذا التعبير يراد به لفت النظر وإثارة الإنتباه إلى الصفة المقطوعة، وهو يدلّ على أنّ اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حداً يثير الإنتباه[2]".

شروط قطع الصفة:

شرط القطع أن يكون المنعوت معلومًا ومتعينًا بدون النعت، إما حقيقةً أو ادعاءً، بأن ينزل المنعوت غير المعلوم منزلة المعلوم لأمر ما. فالمعلوم حقيقة كما تقدم، والمعلوم إدّعاءً نصَّ عليه سيبويه في كتابه فقال: (وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرامُ – أي: بالرفع والنصب - إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال: مررت برجلٍ زيدٌ، فتنزله منزلة من قال لك: من هو ؟ وإن لم يتكلم به، فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم) [3].

ومن الشروط الأخرى التي وضعها النحاة: ألّا يكونُ النعتُ للتأكيد، نحو: أمس الدابر، و: {نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} [الحاقة: ١٣]؛ لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى؛لأن الموصوف في مثل ذلك، نص في معنى الصفة دالّ عليه، فلهذا لم يقطع التأكيد في: جاءني القوم أجمعون أكتعون..[4]

والشرط الآخر أن يعلمَ السامعُ من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إنْ لم يعلم، فالمنعوت محتاجٌ إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه. يقول الرضي: ((ولا قطع مع الحاجة، وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: مررت بالرجل العالم المبجل،

(١) ينظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان:١/٤٧٨

(٢) معاني النحو:٣/١٦٧

(٣) الكتاب:٢/٧٠

(٤) ينظر شرح الرضي:٢/٣٢٢

فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل))[1].

وذكر الزجاجيُّ شرطاً آخر؛ هو تكرار النعت،[2] ولكن الكثيرين لم يسغ لهم ما اشترطه الزجاجي، يقول ابن عصفور:((ومن الناس من لم يجز القطع إلا بشرط تكرار الصفة، وذلك فاسد؛ لأنه قد حكى من كلامهم: "الحمد لله أهلَ الحمد"، و"الحمد لله الحميدَ" بنصب "الحميد"، و"أهل الحمد" وحكى ذلك سيبويه))[3]. وردّ الرضي عليه قائلا: ((والآية ردٌّ عليه))[4] يعني قوله تعالى: {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} [المسد: ٤] ولا يوجد فيما اشترط سيبويه في النعت المقطوع ما يؤيد الزجاجي، إذ حمل سيبويه الآية الكريمة على القطع، قال في (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه):((تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيث: لم يرد أن يكرره ولا يعرّفك شيئاً تُنكره، ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: " وامرأتُه حمّالةَ الحطب " لم يجعل الحمّالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنّه قال: أذكرُ حمّالةَ الحطب، شتماً لها، وإنْ كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره))[5]. ويقول الدكتور عدنان محمد سلمان: ((ولم أجد أحدًا من النحاة قد وافق الزجاجيّ في شرطه، وجاء السماع على خلافه))[6].

فضلا عن ذلك فإنّ كلام الخليل يظهر منه أنّ الإتباع والقطع يكون مع التكرار للنعوت وعدمها [7]، قال الرضي: "وإن كان نكرة، فالشرط سبقه بنعت آخر مبين، وألّا يكونَ النعت الثاني أيضا لمجرد التخصيص؛ لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها، لم يجز القطع؛ إذ لا قطع مع الحاجة،والأعرفُ مجيءُ نعت النكرة، المقطوع بالواو، الدالّة على القطع والفصل، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكد القطع بحرف هو نصّ في القطع"[8] .

مواضع القطع في القرآن الكريم:

القطع أكثر ما يكون في أمرين: في النعت والعطف بالواو. والقطع هو تغيير الحركة

(١) شرح الرضي:٢/٣٢٢

(٢) ينظر رأيه في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/١٥٦وشرح الرضي:٢/٣٢٢والتوابع في كتاب سيبويه:٢٧٣

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/١٥٦

(٤) شرح الرضي:٢/٣٢٢

(٥) الكتاب:٢/٧٠

(٦) التوابع في كتاب سيبويه:٢٧٣

(٧) الكتاب:٢/١٤٩

(٨) شرح الرضي:٢/٣٢٢-٣٢٣

التي ينبغي أن يكون عليها التابع. الأصل في الصفة (النعت) أن يتبع الموصوف بالإعراب (مرفوع - مرفوع، منصوب - منصوب، مجرور – مجرور). أما الأصل في العطف بالواو أن يتبع المعطوف بالواو ما قبله بالحركة الإعرابية. أحياناً تغيّر العرب الحركة فتأتي بعد المرفوع بمنصوب وبعد المنصوب بمرفوع وبعد المجرور بالرفع أو النصب (في النعت) وعندما تتغير الحركة يتغير الإعراب. مثال على النعت: أقبل محمدٌ الكريمَ - رأيت محمداً الكريمُ - مررت بمحمدٍ الكريمُ أو الكريمَ . وهذا الأمر يجري في العطف أيضاً -كما سيأتي-

شواهد القطع من القرآن الكريم:

- {**الْحَمْدُ للهِّ رَبِّ الْعَالَمِينَ**} [الفاتحة:٢] في هذه الآية قراءات كثيرة الذي يعنينا منها لفظة (رب) فقرأ الجمهورُ: " رَبِّ " مجروراً على النعتِ " لله "[١]، أو البَدَلِ منه[٢]. وقُرئ مرفوعاً على القَطْعِ من التبعيَّة فيكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أَي: هو ربُّ[٣]. إنَّ الموصوفَ إذا كان معلوماً بدون صفته، وكان الوصفُ مَدْحَاً، أو ذمّاً، أو ترحُّما - جاز في الوَصْفِ الإتباعُ والقطعُ. والقطعُ: إمّا على النصْبِ بإضمار فعل لائقٍ، وإمَّا على الرَّفعِ على خَبَرِ لمبتدأ مَحْذُوفٍ، ولا يجوزُ إظهارُ هذا الناصِبِ، ولا هذا المبتدأ، نحو قولِهم: " الحَمْدُ لله أَهْلُ الحَمْدِ " رُوِيَ بنصبِ " أَهْل " ورفعِه، أيْ: أعني أَهْلَ، أو هو أَهلُ الحمدِ، وإذا تكررتِ النُّعوتُ والحالةُ هذه، كُنْتَ مُخَيَّراً بين ثلاثة أوجه: إما إتباعُ الجَميعِ، أو قَطْعُ الجَميعِ، أوْ قَطْعُ البَعْضِ وإتباعُ البَعْضِ.إلاّ أنك إذا أَتْبَعْتَ البعضَ، وقطعتَ البعضَ وجب أَنْ تَبْدَأ بالإتباعِ، ثُمَّ تأتي بالقَطْعِ من غير عَكْسٍ، نحو: " مررتُ بزيدٍ الفَاضِلِ الكَرِيمُ "؛ لِئَلاَّ يلزمَ الفصلُ بين الصفَةِ والموصُوفِ بالجملةِ المَقْطُوعَةِ[٤].

وقرأ زيد بن علي (رضي الله عنهما): {رَبَّ العالمين} بالنصب على المدح، وقيل بما دل عليه(الحمد لله) كأنه قيل: نحمد الله رب العالمين[٥]. قال أبو حيان:" وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها وضعفت إذ

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣ واللباب: ١/ ١٨٠

(٢) ينظر اللباب:١/ ١٨٠

(٣) () ينظر اللباب:١/ ١٨٠

(٤) ينظر المحرر الوجيز:١/ ٦٧ والدر المصون: ١/ ٢٥-٢٦ واللباب:١/ ١٨١

(٥) ينظر الكشاف:١/ ٥٣

ذاك"[1]، وحكى الأهوازي أنّ زيد بن علي قرأ (ربَّ العالمين الرحمنَ الرحيمَ) بنصب الثلاثة، فلا ضعف إذ ذاك، وإنما تضعف قراءة نصب(ربَّ) وخفض الصفات بعدها؛ لأنهم نصّوا أنه لا إتباع بعد القطع في النعوت لكن تخريجها على أن يكون(الرحمن) بدلاً- ولا سيما على مذهب الأعلم- إذ لا يجيز في (الرحمن) أن يكون صفة، وحَسُن ذلك على مذهب غيره كونه وصفاً خاصاً، وكون البدل على نية تكرار العامل فكأنه مستأنف من جملة أخرى فحَسُن النصب"[2].

وقُرِئَ مَنْصوباً، وفيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ: إمَّا بِمَا دَلَّ عليه (الحمدُ)، تقدِيرُه: " أحمدُ ربَّ العالمين "[3]. وضعف أبو حيان هذا الوجه بقوله:" لأنه مراعاة التوهم وهو من خصائص العطف ولا ينقاس فيه"[4]. أو على القطع من التبعية[5]، أو على النِّداءِ[6] وهذا أضعفُهَا، لأنه يُؤَدِّي إلى الفَصْلِ بين الصفة والموصوف[7].وأجاز بعضهم نصبه على البدل، وهو ضعيف للفصل بقوله: (الرحمن الرحيم)[8].

وأجاز الكسائي نصب (ربَّ) على الحال، تقول: الحمد لله ربا وإلها[9].

وقُرِئَ مَرْفُوعاً على القَطْعِ من التبعية، فيكونُ خبراً لمبتدأ مَحْذوفٍ، أيْ: " هُوَ رَبُّ[10] "

- قوله تعالى: **{وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}** [البقرة: ١٧٧] فقيل: يكون "الموفون" عطفا على "من"؛ لأن (من) في موضع جمع ومحل رفع، كأنه قال: ولكن البر المؤمنون والموفون، قاله

(١) البحر المحيط: ١/ ١٣٢

(٢) البحر المحيط:١/ ١٣١-١٣٢

(٣) ينظر الدر المصون: ١/ ٢٥ واللباب:١/ ١٨٠

(٤) ينظر البحر المحيط:١/ ١٣٢

(٥) ينظر : الدر المصون: ١/ ٢٥ واللباب:١/ ١٨٠

(٦) ينظر المحرر الوجيز:١/ ٦٧، قال النحاس في إعراب القرآن:١/ ٣:" وقال أبو إسحاق: يجوز النصب على النداء المضاف"

(٧) ينظر اللباب:١/ ١٨٠، قال النحاس في إعراب القرآن: ١/ ٤:"قال أبو الحسن بن كيسان: يبعد النصب على النداء المضاف،لأنه يصير كلامين"

(٨) ينظر البحر المحيط:١/ ١٣٢

(٩) ينظر إعراب القرآن للنحاس:١/ ٣

(١٠) ينظر اللباب:١/ ١٨٠

الفراء[1] والأخفش[2]. "والصابرين" نصب على المدح، أو بإضمار فعل. والعرب تنصب على المدح وعلى الذم كأنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم ولا يتبعونه أول الكلام، وينصبونه[3].

قال الزمخشري:(((والموفون) عطف على (مَن آمن) واخرج (والصابرين) منصوبا على الإختصاص والمدح وإظهارا لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال، وقُرِىء (والصابرون) وقُرِىء (والموفين) (والصابرين)))[4].

وأمّا)الصابرين(فنصب، وهو من نعت (مَن)على وجه المدح؛ لأنّ من شأن العرب إذا تطاولت صفة الواحد الاعتراض بالمدح والذم بالنصب أحيانا وبالرفع أحيانا، وقد زعم بعضهم أنّ قوله: (والصابرين في البأساء) نصبٌ عطفاً على (السائلين)، كأن معنى الكلام كان عنده: وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين والصابرين في البأساء والضراء. وظاهر كتاب الله يدل على خطأ هذا القول؛ وذلك أن الصابرين في البأساء والضراء هم أهل الزمانة في الأبدان وأهل الاقتار في الأموال، وقد مضى وصف القوم بإيتاء من كان ذلك صفته المال في قوله: والمساكين وابن السبيل والسائلين وأهل الفاقة والفقر هم أهل البأساء والضراء؛ لأنّ من لم يكن من أهل الضراء ذا بأساء لم يكن ممن له قبول الصدقة، وإنما له قبولها إذا كان جامعاً إلى ضرائه بأساء، وإذا جمع إليها بأساء كان من أهل المسكنة الذين قد دخلوا في جملة المساكين الذين قد مضى ذكرهم قبل قوله: (والصابرين في البأساء). وإذا كان كذلك ثم نصب (الصابرين في البأساء) بقوله: (وآتى المال على حبّه) كان الكلام تكراراً بغير فائدة معنى، كأنه قيل: وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين، والله يتعالى عن أن يكون ذلك في خطابه عباده، ولكن معنى ذلك: ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا، والصابرين في البأساء والضراء.

(والموفون) رفع؛ لأنه من صفة (مَن)، و(مَن) رفع فهو معرب بإعرابه، (والصابرين) نصب وإنْ كان من صفته على وجه المدح [5].

(١) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٧٦

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش:١/ ١٢٤

(٣) ينظر الجامع لأحكام القرآن:٢/ ٢٣٩

(٤) الكشاف:١/ ٢٤٧

(٥) ينظر جامع البيان:٣/ ٣٥٢

ويبرز السياق هذه الصفة.. صفة الصبر في البأساء والضراء وحين البأس.. يبرزها بإعطاء كلمة {الصابرين} وصفاً في العبارة يدلّ على الاختصاص. فما قبلها من الصفات مرفوع أما هي فمنصوبة على الاختصاص بتقدير: « وأخصُّ الصابرين ».. وهي لفتة خاصة لها وزنها في معرض صفات البر.. لفتة خاصة تبرز الصابرين وتميزهم، وتخصص هذه السمة من بين سمات الإيمان بالله والملائكة والكتاب والنبيين وإيتاء المال - على حبّه - وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والوفاء بالعهد.. وهو مقام للصابرين عظيم، وتقدير لصفة الصبر في ميزان الله، يلفت الأنظار..[1]

- **{لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا}** [النساء: ١٦٢] قرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعة: "والمقيمون" على العطف، وكذا هو في حرف عبد الله، وأما حرف أُبَيّ فهو فيه {وَالْمُقِيمِينَ} كما في المصاحف. واختلف في نصبه على أقوال ستة؛ أصحّها قول سيبويه بأنه نصب على المدح، قال النّحاس: (وهذا أصح ما قيل في {الْمُقِيمِينَ}[2]) وقال القرطبي:" وأصحّ هذه الأقوال قول سيبويه، وهو قول الخليل"[3]؛ أي: وأعني المقيمين؛ قال سيبويه: هذا باب ما ينتصب على التعظيم؛ ومن ذلك {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ} [4]. وعزاه أبو البقاء للبصريين[5]، والقطعُ في قوله " والْمُؤتُونَ الزَّكَاةَ " هو لبيانِ فَضْلِها أيضاً، لكنْ على هذا الوجه يجبُ أن يكونَ الخبرُ قوله: " يُؤمِنُونَ "، ولا يجوز قوله " أولَئِكَ سنُؤتِيهِمْ "؛ لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام[6]، قال مكي: " ومَنْ جَعَلَ نَصْبَ " الْمُقِيمِينَ " على المدح جعل خبرَ " الرَّاسِخِينَ ": " يُؤمِنُونَ "، فإنْ جَعَل الخبر " أولَئِكَ سنُؤتِيهِمْ " لم يجز نصب " الْمُقِيمِينَ " على المدح، لأنه لا يكون إلّا بعد تمام الكلام " [7]. وقال أبو حيان: " ومن جَعَلَ الخبرَ: أولَئِكَ سَنُؤتِيهِمْ فقوله ضعيفٌ، وانتصب (المقيمين) على المدح،

(١) في ظلال القرآن: المجلد الأول:٢/١٦١

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس:١/٥٠٥

(٣) الجامع لأحكام القرآن:٦/١٥

(٤) ينظر الكتاب:٢/٦٣

(٥) ينظر اللباب:٧/١٢٢

(٦) ينظر جامع البيان:٧/٦٨٣

(٧) مشكل إعراب القرآن:١ /٢١٢ وينظر اللباب: ١٢٢/٧

وارتفع (والمؤتون) أيضاً على إضمار (وهم) على سبيل القطع إلى الرفع. ولا يجوز أن يعطف على المرفوع قبله؛ لأنّ النعت إذا انقطع في شيء منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت، وهذا القطع لبيان فضل الصلاة والزكاة، فكَثُر الوصف بأن جعل في جمل"[1]؛ وهذا غيرُ لازم؛ لأن هذا القائل لا يَجْعَلُ نصب " المُقِيمينَ " حينئذٍ منصوباً على القطع، لكنه ضعيفٌ بالنسبةِ إلى أنه ارْتَكَبَ وجْهاً ضعيفاً في تخريج " المقيمين " [2]. وحكى ابنُ عطية عن قوم مَنْعَ نصبه على القَطْع من أجلِ حرف العطف، والقطعُ لا يكونُ في العطف، إنما ذلك في النعوت واعترضه ابن عطية قائلا:" وفي هذا نظر"[3]، وقال الكسائي: {وَالْمُقِيمِينَ} معطوف على {ما}[4]. وهذا بعيد؛ لأن المعنى يكون: ويؤمنون بالمقيمين[5]. وحكى محمد بن جرير أنه قيل له: إن المقيمين ههنا الملائكة -عليهم السلام-؛ لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار، واختار هذا القول وحكى أن النصب على المدح بعيد؛ لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر، وخبر الراسخين في {أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً} فلا ينتصب {الْمُقِيمِينَ} على المدح[6].. وقيل: {وَالْمُقِيمِينَ} عطف على الكاف التي في {قَبْلِكَ} أي من قبلك ومن قبل المقيمين[7]. وقيل: {الْمُقِيمِينَ} عطفٌ على الكاف التي في {إِلَيْكَ} [8]. وقيل: هو عطف على الهاء والميم، أي: منهم ومن المقيمين [9]؛ وهذه الأجوبة الثلاثة لا تجوز؛ لأنّ فيها عطفَ مظهرٍ على مضمر مخفوض[10]. والجواب السادس: ما روي

(١) البحر المحيط:٣/٣٩٥

(٢) ينظر الدر المصون:٦/٢٠واللباب:٧/١٢٢

(٣) المحرر الوجيز:٢/١٣٥

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس:١/٥٠٥ في مشكل إعراب القرآن:١/٢١٢:"قال الكسائي هو في موضع خفض عطف على ما في قوله بما أنزل إليك، وهو بعيد؛ لأنه يصير المعنى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة وإنما يجوز أن تجعل المقيمين الصلاة هم الملائكة فتخبر عن الراسخين في العلم وعن المؤمنين بما أنزل الله على محمد ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة لقوله: (يسبحون الليل والنهار لا يفترون)

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس:١/٥٠٥

(٦) ينظر جامع البيان:٧/٦٨٤ و مشكل إعراب القرآن:١/٢١٢ وإعراب القرآن للنحاس:١/٥٠٥

(٧) ينظر مشكل إعراب القرآن:١/٢١٢ والمحرر الوجيز:٢/١٣٦

(٨) ينظر مشكل إعراب القرآن:١/٢١٢والمحرر الوجيز:٢/١٣٦

(٩) ينظر مشكل إعراب القرآن:١/٢١٢

(١٠) ينظر مشكل إعراب القرآن:١/٢١٢وإعراب القرآن للنحاس: ١/٥٠٥-٥٠٦ والتبيان في إعراب القرآن: ١/٢٠٢

أنّ عائشة(رضي الله عنها) سُئلت عن هذه الآية وعن قوله: {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}[طه: ٦٣]، وقوله: {وَالصَّابِئُونَ} [المائدة: ٦٩] ، فقالت للسائل: (يا ابن أخي الكُتّاب أخطأوا). وقال أبان بن عثمان: (كان الكاتب يملي عليه فيكتب فكتب {لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ} ثم قال له: ما أكتب ؟ فقيل له: اكتب {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ} فمن ثم وقع هذا)[١]. قال القشيري: (وهذا المسلك باطل؛ لأن الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة، فلا يُظن بهم أنهم يدرجون في القرآن ما لم ينزل)[٢]. وردّ الطبري هذا القول من أوجه عديدة، فقال: "لو كان ذلك خطأ من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه، وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أُبَي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ. مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخط لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله (r) يعلّمون من علّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم ولقنوه الأمة تعليما على وجه الصواب. وفي نقل المسلمين جميعا ذلك قراءة على ما هو به في الخط مرسوما أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب"[٣].

وأصح هذه الأقوال قول الخليل وسيبويه، وقول الكسائي هو اختيار القفال والطبري[٤].

وروي عن عُثْمَان (رضي الله عنه)أنّه قال: " إن في الْمُصْحَفِ لَحْناً سَتُقِيمُه العَرَب بأَلْسِنَتِها " فقيل له: ألا تُغَيِّرُه، فقال: دَعُوه؛ فإنَّه لا يُحِلُّ حَرَاماً، ولا يُحَرِّم حلالاً. قال ابن الأنباري في كتابه "الرد على من خالف مصحف عثمان": "الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا تقوم بها حجة؛ لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان، وهو إمام الأمة الذي هو إمام الناس في وقته وقدوتهم يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام فيتبين فيه خللا، ويشاهد

(١) ينظر المحرر الوجيز:٤/١٣٦والجامع لأحكام القرآن: ٦/ ١٤

(٢) ينظر الجامع لأحكام القرآن:٦/ ١٥

(٣) جامع البيان: ٩ / ٣٩٧–٣٩٨والإتقان للسيوطي: ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١

(٤) ينظر جامع البيان:٧/ ٦٨٤والجامع لأحكام القرآن:٦/ ١٥

في خطه زللا فلا يصلحه ! كلا والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز، ولا يعتقد أنه أخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده، وسبيل الجائين من بعده: البناء على رسمه، والوقوف عند حكمه. ومن زعم أن عثمان أراد بقوله: "أرى فيه لحنا.. ": أرى في خطه لحنا إذا أقمناه بألسنتنا كان لحن الخط غير مفسد ولا مُحَرَّف من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب فقد أبطل ولم يصب؛ لأن الخط منبئ عن النطق، فمن لحنَ في كتبه، فهو لاحنٌ في نطقه؛ ولم يكن عثمان ليؤخر فساداً في هجاء ألفاظ القرآن من جهة كتب ولا نطق، ومعلوم أنه كان مواصلا لدرس القرآن، متقنا لألفاظه، موافقاً على ما رسم في المصاحف المنفذة إلى الأمصار والنواحي"[1].

وقالوا: وأيضاً فهي في مصحفِ ابن مسعودٍ بالواو فقط نقله الفراء، وفي مصحفِ فارغة أبَيٍّ كذلك، وهي قراءة مالك بن دينار والجَحْدَرِي وعيسى الثقفيِّ، وهذا لا يَصِحُّ عن عائشة(رضي الله عنها) ولا أبَانَ، وما أحْسَنَ قول الزمخشريِّ (رحمه الله): " ولا يُلتفتُ إلى ما زعموا من وقوعه لَحْناً في خط المصْحَف، وربما التفت إليه مَنْ لم ينظر في الكتاب، ومَنْ لم يعرف مذاهبَ العَرَبِ وما لهم في النصْبِ على الاختصاص من الافتنانِ، وغَبِيَ عليه أنَّ السابقين الأولين الذين مَثَلَهُم في التوراة ومثلُهم في الإنجيل، كانوا أبعدَ همةً في الغَيْرَةِ عن الإسلام وذَبِّ المَطَاعِن عنه من أن يقولوا ثُلْمَةً في كتاب الله؛ ليسُدَّها من بَعْدَهم، وخَرْقاً يَرْفُوهُ مَنْ يلحَقُ بهم " [2].

وقال الزَّجّاج:((وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جدا؛ لأنّ الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله (r) وهم أهل اللغة وهم القدوة وهم قريبو العهد بالإسلام، فكيف يتركون في كتاب الله شيئا يصلحه غيرهم؟ وهم الذين أخذوه عن رسول الله (r) وجمعوه، وهذا ساقط عمن لا يعلم بعدهم وساقط عمن يعلم؛ لأنهم يقتدى بهم فهذا مما لا ينبغي أن ينسبَ هذا إليهم، والقرآن محكم لا لحن فيه ولا تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب..))[3].

ويقول ابن عاشور: "... وهذه أوهام وأخبار لم تصح عن الذين نسبت إليهم،

(١) ينظر: الإتقان للسيوطي: ٢ / ٣٢٢ومعالم التنزيل: ٢/٣٠٩-٣١٠)

(٢) الكشاف:١/٦٢٣

(٣) معاني القرآن وإعرابه:٢/١٣١وينظر زاد المسير: ٢/٢٤٠

ومن البعيد جدا أن يخطئ كاتب المصحف في كلمة بين أخواتها فيفردها بالخطأ دون سابقتها أو تابعتها، وأبعد منه أن يجيء الخطأ في طائفة متماثلة من الكلمات وهي التي إعرابها بالحروف النائبة عن حركات الإعراب من المثنى والجمع على حده. ولا أحسب ما رواه عن عائشة وأبان بن عثمان في ذلك صحيحا..."[1]. هكذا اعترض بعضهم على هذه الآية فادّعى أن فيها لحناً وخطأً نحوياً، ولو كان كذلك لتلقف المشركون هذا الخطأ؛ لأنهم عرب خُلَّص، وهم يومئذٍ يتربصون بالقرآن بغية أن يجدوا فيه مغمزاً أو مطعناً، ولكن ذلك لم يحدث فدل على أنه لا لحنَ فيه.

فضلا عن توجيه النصب في (المقيمين الصلاة) على المدح، والناصب فعل مضمر تقديره (أمدح)، أو (أخصّ) المقيمين الصلاة. والعلة بيان فضل الصلاة ومزيتها. يقول أحد الباحثين: (النصب على المدح أو العناية لا يأتي في الكلام البليغ إلّا لنكتة، والنكتة هنا هي إظهار مزية الصلاة، كما أن تغيير الإعراب في كلمة بين أمثالها، ينبه الذهن على وجوب التأمل فيها ويهدى إلى التفكير لاستخراج مزيتها وهو من أركان البلاغة، ونظيره في النطق أن يغير المتكلم جرس صوته، وكيفية أدائه للكلمة التي يريد تنبيه المخاطب عليها كرفع الصوت أو خفضه أو مده بها).[2]

وفي قوله تعالى: (وَالْمُؤْتُونَ) سبعةُ أوجهٍ أيضاً: أظهرها: أنه على إضمار مبتدأ، ويكون من باب المدحِ المذكورِ في النصب، قال النحاس: ((ومذهب سيبويه في قوله: {وَالْمُؤْتُونَ} رفع بالابتداء))[3]. وقال غيره: هو مرفوع على إضمار مبتدأ؛ أي: هم المؤتون الزكاة[4] . الثاني: أنه معطوفٌ على " الرَّاسِخُون "، وفي هذا ضَعْفٌ؛ لأنه إذا قُطِعَ التابعُ عن متبوعه، لم يَجُزْ أن يعود ما بعده إلى إعراب المتبوعِ، فلا يُقالُ: " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلَ الفَاضلِ " بنصب " العَاقِل "، وجر " الفاضل "، فكذلك هذا. الثالث: أنه عطفٌ على الضمير المستكنِّ في " الرَّاسِخُونَ "[5]، وجاز ذلك للفصل. الرابع: أنه معطوفٌ على الضمير في " المُؤمِنُونَ ". الخامس: أنه معطوفٌ على

(١) التحرير والتنوير:٦/٣٠

(٢) ينظر الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: ٣/٢٤٠

(٣) إعراب القرآن للنحاس:١/٥٠٦

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن:١/٢١٣

(٥) اسم فاعل يعمل عمل فعله فيكون فيه ضمير مستكن.

الضمير في " يُؤمِنُون ". السادس: أنه معطوفٌ على " المُؤمِنُونَ ". السابع: أنه مبتدأ وخبره " أولئك سَنُؤتيهِمْ "، فيكون " أولئك " مبتدأ، و " سُنؤتِيهِمْ " خبره، والجملةُ خبرُ الأوَّلِ، ويجوزُ في " أولَئِكَ " أن ينتصِبَ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرهُ ما بعده، فيكون من باب الاشتغال، إلا أنَّ هذا الوجه مرجوحٌ من جهةِ أنَّ " زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ " بالرفع أجودُ من نصبه؛ لأنه لا يُحْوِجُ إلى إضمار؛ ولأنَّ ثمة خلافاً في تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنْفِيسِ في نحو " سأضْرِبُ زَيْداً " منع بعضهم " زَيْداً سَأضْرِبُ "، وشرطُ الاشتغالِ جوازُ تسلُّط العامل على ما قبله، فالأولى أن نَحْمِلَهُ على ما لا خلاف فيه .[1]

- {مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}.[المؤمنون:٩١- ٩٢]

قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر وخلف (عالمُ الغيب) برفع (عالم) على الاستئناف على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عالم الغيب، وهو من الحذف الشائع في الاستعمال إذا أريد الإخبار عن شيء بعد أن أجريت عليه أخبار أو صفات، ولذلك دخلت الفاء في قوله: (فتعالى) كما يقال: (مررتُ بأخيك المحسنُ فأحسنتُ إليه)، فترفع (المحسن) إذا جعلت فأحسنت إليه بالفاء؛ لان معنى الكلام إذا كان كذلك: مررت بأخيك هو المحسن، فأحسنت إليه[2]، قال البناء:"... برفع الميم على القطع، أي: هو عالم، ووافقهم الحسن والمطوعي [3]..". وقرأ الباقون بالجر على الصفة لله[4] وقال ابن عطية: إتباع للمكتوبة[5] أو بدل منه [6]. وروى رويس عن يعقوب {عالِمِ} إذا وصل خفضا. و {عالم} إذا ابتدأ رفعا.[7]

وتباينت آراء العلماء في المفاضلة بين القراءات

(١) ينظر الدر المصون:٦/٢٣والباب:٧/١٢٩

(٢) ينظر جامع البيان:١٢/٦٧

(٣) إتحاف فضلاء البشر:٤٠٦وينظر الكنز في القرآءات العشر:٢٣٧، وفيه: "قرأ المدنيان والكوفيون إلا حفصًا (عالمُ) بالرفع، وافقهم القاضي في الإبتداء، الباقون: بالجر.."

(٤) ينظر الكشاف:٣/٢٠٣ومفاتيح الغيب: ١/٣٢٥٥والجامع لأحكام القرآن: ١٢/١٤٧وفتح القدير: ٣/ ٤٩٦

(٥) ينظر المحرر الوجيز:٤/ ١٨٧ والبحر المحيط: ٦/٣٠٥

(٦) ينظر فتح القدير:٣/ ٤٩٦

(٧) ينظر الجامع لأحكام القرآن:١٢/١٤٧

في هذا الموضع؛ يقول الفراء: " وجه الكلام الرفع على الاستئناف. الدليل على ذلكَ دخول الفاء في قوله {فتَعالىَ} ولو خفضت لكان وَجْهُ الكلام أن يكون (وتعالى) بالواو؛ لأنه إذا خفض إنما أراد: سُبْحانَ الله عَالِمِ الغيب والشهادة وتعالَى. فدلّ دخول الفاء أنه أراد: هو عَالِمُ الغيب والشهادة فتعالى؛ ألا ترى أنك تقول: (مررت بعبد الله المحسن وأحسنت إليه). ولو رفعت (المحسن) لم يكنْ بالواو؛ لأنك تريد: هو المحسنُ فأَحْسنتُ إلَيْه. وقد يكون الخفض في (عَالِمِ) تتبعه مَا قبله وإنْ كانَ بالفَاء؛ لأنّ العرب قد تستأنف بالفاء كما يستأنفون بالواو"[1]. ويقول الأخفش:(الجر) أجود ليكون الكلام من وجه واحد[2]، والرفع على أن يكون خبر إبتداء محذوف، ويقويه أن الكلام الأول قد انقطع[3].

ويرى الطبري أنّ الصواب من القرآءة في ذلك (الرفع) لمعنيين: أحدهما: إجماع الحجة من القراء عليه، والثاني: صحته في العربية.[4]

وقال ابن عطية: (والرفع عندي أبرع)[5].

- قال تعالى: **{وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ}** [المسد: ٤] في هذه الآية قرآءات كثيرة، منها: قرآءة العامة {حَمَّالَةُ} بالرفع [6]، على أن يكون خبرا {وامرأته} مبتدأ. ويكون {فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ} جملة في موضع الحال من المضمر في {حمالة}. أو خبرا ثانيا. أو يكون {حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} نعتا لامرأته. والخبر {فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ}؛ فيوقف على {ذَاتَ لَهَبٍ}. ويجوز أن يكون {وَامْرَأَتُهُ} معطوفة على المضمر في {سَيَصْلَى}، وحسنه وجود الفصل بالمفعول وصفته [7]، فيكون الوقف على {وَامْرَأَتُهُ} وتكون {حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} خبر ابتداء محذوف.[8] قال الفراء: فمن رفع(الحمّالةُ) فعلى جهتين: يقول: (سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطب) تجعله من نعتها، والرفع الآخر و(امرأتُه حمالةُ الحطب)، تريد: (وامرأته حمالة الحطب في النار)، فيكون (في جيدها) هو الرافع، وإن شئت

(١) معاني القرآن للفراء:٣/١٩٨

(٢) ينظر المحرر الوجيز:٤/ ١٨٧ والبحر المحيط: ٦/٣٠٥ وزاد المسير:٥/٤٨٨

(٣) ينظر زاد المسير:٥/٤٨٨

(٤) ينظر جامع البيان:١٢/٦٧

(٥) ينظر ينظر المحرر الوجيز:٤/ ١٨٧ والبحر المحيط: ٦/٣٠٥

(٦) ينظر الكنز في القرآءات العشر:٣٠٦وفيه:"قرأ عاصم (حمالةُ)بالنصب، الباقون: بالرفع"

(٧) ينظر البحر المحيط: ٨/٥٢٧

(٨) الجامع لأحكام القرآن:٢٠/٢٤٠

رفعتها بـ(الحمالة)، كأنك قلت: (ما أغنى عنه ماله وامرأته هكذا)[1]. ويقول البغوي:" بالرفع، وله وجهان: أحدهما سيصلى نارًا هو وامرأته حمالةُ الحطب. والثاني: وامرأته حمالةُ الحطب في النار أيضًا"[2]. واختاره أبو عبيد وأبو حاتم[3].

ومن جعله صفة لامرأته قدّر المضي فيه؛ لأنّه قد وقع على الحقيقة فتتعرف حينئذ بالإضافة [4]، وجعلها بعضهم بدلَ كلّ منها[5].

وقرأ عاصم {حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} بالنصب[6]. قال الزجاج: من نصب «حمالة» فعلى الذم، والمعنى: أعني حمالةَ الحطب[7]. وقيل: إنّ عبد الله بن أبي إسحاق قرأها نصبا [8]. وذكر الطبري أنّه أُختلف فيه عن عاصم، فحُكي عنه الرفع فيها والنصب[9]، ولم يذكر غيره ذلك؛ لأن المصادر التي اطلعت عليها ذكرت عنه النصب فقط. ونسبت هذه القرآءة أيضا إلى الحسن[10]، وابن أبي إسحاق، وابن محتضر، والأعرج[11]، وابن محيصن[12]، وزيد بن علي[13]، وأبي حيوة وابن أبي عبلة[14]، ولها وجهان: أحدهما الحال والقطع؛ لأن أصله: وامرأته الحمالة الحطب فلما أُلقيت الألف واللام نصب الكلام، والثاني على الذم والشتم [15]، كأنها اشتهرت بذلك، فجاءت الصفة للذم لا للتخصيص.[16] يقول الفراء: (وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الحمالة قطعا؛ لأنها نكرة؛ ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة. والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم، كما قال(r)سيّد المرسلين. سمعها

(١) ينظر معاني القرآن للفراء:٣/٤٢٤
(٢) معالم التنزيل:٨/٥٨٣
(٣) ينظر الكشف والبيان:١٠/٣٢٧
(٤) ينظر البحر المحيط:٨/٣٩٤
(٥) ينظر إتحاف فضلاء البشر:٦٠٦
(٦) ينظر الكنز في القرآءات العشر: ٣٠٦
(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج :٥/٣٧٥
(٨) ينظر جامع البيان:٢٤/٦٧٨
(٩) ينظر جامع البيان: ٢٤/٦٧٨
(١٠) ينظر المحرر الوجيز:٥/٥٠١
(١١) ينظر المحرر الوجيز:٥/٥٠١والبحر المحيط: ٨/٥٢٧
(١٢) المحرر الوجيز:٥/٥٠١ والبحر المحيط: ٨/٥٢٧
(١٣) ينظر البحر المحيط:٨/٥٢٧
(١٤) ينظر البحر المحيط:٨/٥٢٧
(١٥) ينظر الكشف والبيان:١٠/٣٢٧
(١٦) الجامع لأحكام القرآن:٢٠/٢٤٠

الكسائي من العرب) [١]. ويقول الزمخشري: "وأنا أستحب هذه القراءة وقد توسل إلى رسول الله (r) بجميل: من أحب شتم أم جميل".[٢]

وقيل: نصب على الحال من " امرأته " إذا جُعلت مرفوعة بالعطف على الضمير[٣]. ويضعف جعلها حالاً عند الجمهور من الضمير في الجار بعدها إذا جعلناها لـ " امْرَأتـهُ " لتقدمها على العامل المعنوي، واستشكل بعضهم الحالية - لما تقدم - من أن المراد به المعنى، فتتعرف بالإضافة، فكيف يكون حالاً عند الجمهور ؟ ثم أجاب بأن المراد الاستقبال؛ لأنه ورد أنها تحمل يوم القيامة حزمة من حطب النار، كما كانت تحمل الحطب في الدنيا.[٤]

ومنها: قراءة أبي قلابة {حاملة الحطب}. على وزن فاعِلَة، وهي محتملةٌ لقراءة العامَّةِ[٥]

ويرى الطبري أن قرآءة الرفع هي الصواب؛ لأنه أفصح الكلامين فيه، ولإجماع الحجة من القرّاء عليه[٦].

والقرآءتان متواترتان فكلتاهما صحيحةٌ ولا ينبغي لعالم جليل كالطبري أن يُخطِىء أو يرد قرآءة متواترة،ـ فضلا عن أنه خرّج قرآءة النصب قائلا:" وأما النصب فيه فعلى الذم، وقد يحتمل أن يكون نصبها على القطع من المرأة؛ لأن المرأة معرفة، وحمالة الحطب نكرة "[٧].

وما أنفس كلام ابن الحاجب حول اجتراء النحاة على بعض القراءات وادعاء أن الصورة التي جاءت عليها غير جائزة من جهة العربية. قال ابن الحاجب: (والأولى الرد على النحويين في منع الجواز، فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم لو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله؛ ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثم

(١) ينظر معاني القرآن للفراء: ٣/٤٢٤
(٢) ينظر الكشاف:٤/٨٢١
(٣) ينظر اللباب:٢٠/٥٥٤
(٤) ينظر اللباب:٢٠/٥٥٤
(٥) ينظر البحر المحيط:٨/٥٢٧والدر المصون:١٨/٣٦واللباب:٢٠/٥٥٥
(٦) جامع البيان:٢٤/٧١٨-٧١٩
(٧) ينظر جامع البيان: ٢٤/٦٧٨

لو سلم أنه ليس بمتواتر، فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى). [1]

شواهد النعت المقطوع من الشعر العربي:

قال الشاعر:

وكلُّ قوم أَطاعوا أَمْرَ مُرْشِدِهُم
إلاّ نُمَيْراً أَطاعتْ أَمْرَ غاوِيها
الظّاعنينَ ولمّا يُظْعنوا أَحَداً
والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيها[2]

فرفع (القائلون) على الاستئناف ولك أن ترفعها جميعا ولك أن تنصبها جميعا، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني، لا خلاف في ذلك بين النحويين[3]. وهو الذي اعتمده سيبويه إذ قال في كتابه: هذا باب ما ينتصب على التعظيم [4]، فنصب (الظاعنين والقائلين) على الذم.[5]

قالت الخرنق:

لا يَبْعَدَنْ قَومِي الذينَ هُمُ
سُمُّ العُدَاةِ وآفة الجُزُرِ
النازِلِين بِكلّ معترَكٍ
والطَّيِّبِينَ مَعاقِدَ الأُزُرِ [6]

فنصبت (الطيبين) على المدح والتعظيم[7] فكأنها قالت: أعني الطيبين، ويروى أيضا (والطيبون) بالرفع، أي: وهم الطيبون.[8] وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يُتْبَع آخِر الكلام أوّله[9]. قال ابن عادل: استدلَّ الناسُ بقول الخرنقِ على جواز القَطْع، فرَّق هذا القَائِلُ بأنَّ البيت لا عَطْفَ فيه؛ لأنها قطعت " النازِلِينَ " فنصبته، و " الطَّيِّبُونَ " فرفعتْه عن قولِها " قَوْمِي "، وهذا الفرقُ لا أثرَ له؛ لأنه في غير هذا البيت ثَبَت القَطْع مع حرف العطف .[10]

قال بعض الشعراء:

إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وَابْنِ الهُمَامِ
وَلَيْثَ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَمْ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغَمُّ الأُمُورُ
بِذَاتِ الصَّلِيلِ وذَاتِ اللُّجُمْ[11]

---

(١) ينظر إتحاف فضلاء البشر:٣٩ والمعنى القرآني في ضوء اختلاف القرآءات:١/ ١٢٨

(٢) ينظر الكتاب: ٢/ ٦٢ و الجمل في النحو المنسوب للفراهيدي:٩١ والإنصاف:٢/ ٢٥٠

(٣) ينظر الإنصاف: ٢/ ٢٥٠

(٤) ينظر الكتاب: ٢/ ٦٢

(٥) ينظر الجمل في النحو المنسوب للفراهيدي:٩١

(٦) ينظر الإنصاف:٢/ ٢٤٩

(٧) ينظر الكتاب: ٢/ ١٤٩

(٨) ينظر الإنصاف:٢/ ٢٥٠

(٩) ينظر معاني القرآن للفراء:١/ ٩٥

(١٠) اللباب: ٧/ ١٢٣

(١١) ينظر معاني القرآن للفراء:١/ ٩٥ وجامع البيان:٣/ ٣٥٣ والإنصاف:٢/ ٢٥٠ من غير نسبة.

فنصب (ليث الكتيبة) و (ذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما مخفوض؛ لأنه من صفةِ واحدٍ، فلو كان الليث غير المِلك لم يكن إلا تابعا؛ كما تقول: (مررت بالرجل والمرأة) وأشباهه[1].

أنشد بعضهم:

فَلَيْتَ الَّتِي فِيهَا النُّجُومُ تَوَاضَعَت
عَلَى كُلِّ غَثٍّ مِنْهُمُ وسَمِينِ
غيُوثَ الوَرَى فِي كُلِّ مَحْلٍ وَأَزْمَةٍ
أُسُودَ الشَّرَى يَحْمِينَ كُلَّ عَرِينِ[2]

فنصب.[3]

أنشد سيبويه: [لامية بن أبي عائذ الهذلي]

وَيَأوي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ
وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي[4]

فنصب " شُعْثاً " وهو معطوف.[5] قال سيبويه ـ معلقا على هذا البيت ـ: "كأنه حيث قال: "إلى نسوة عطل" صرن عنده ممن علم أنهن شعث، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها"[6] وقال الفراء: (يجعلون(وَشُعْثٍ) خفضا بإتباعها أوّل الكلام، ونصبا على نية ذمّ في هذا الموضع)[7].

أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ:

أَمِنْ عَمَلِ الْجُرّافِ أَمْسِ وظُلْمِهِ
وعُدْوَانِهِ أَعْتَبْتُمُونَا بِرَاسِمَ ؟
أَمِيرَيْ عَدَاءٍ إِن حَبَسْنَا عَلَيْهِمَا
بَهائِمَ مَالٍ أَوْدَيَا بِالْبَهَائِمِ

نَصَبَ: أَمِيرَيْ عَدَاءٍ على الذَّمِّ[8]. فلا يجوز أن يكون بدلا من (الجراف) و(راسم) لاختلاف العاملين ولكنه على إضمار(أعني) ونحوه[9]، قال سيبويه:" نصبهما على الشتم؛ لأنك إن حملت الأميرين على الأعتاب كان محالاً؛ وذلك لأنه لا تحمل صفة الإثنين على الواحد ولا تحمل الذي جرّ الأعتاب على الذي جرّ الظلم، فلما اختلف الجزءان واختلطت الصفتان صار بمنزلة قولك: (فيها رجلٌ

(١) ينظر معاني القرآن للفراء:١/ ٩٥

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء:١/ ٩٥وجامع البيان:٣/ ٣٥٣ من غير نسبة.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء:١/ ٩٥ وجامع البيان : ٣/ ٣٥٣

(٤) ينظر ديوان الهذليين القسم الثاني:١٨٤وفيه: له نسوة عاطلات الصدور عوج مراضيع مثل السعالى

() وينظر معاني القرآن للفراء:١/ ١٠٨ وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ١٨.

(٥) شرح التسهيل:٣/ ٣١٨

(٦) الكتاب:٢/ ٦٦

(٧) معاني القرآن للفراء:١/ ٧٥-٧٨

(٨) ينظر لسان العرب:٩/ ٢٥وتاج العروس:٢٣/ ٨٤

(٩) الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الإختلاف:١/ ٦٣-٦٤

وقد أتاني آخرُ كريمين)، ولو ابتدأ فرفع كان جيداً"[1].

قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله [لرجل من بني أسد]:

إنّ بِهـا أَكتَـلَ أَو رِزَامَـا

خُوَيْرِبَين يَنقُفَانِ الهَامَـا[2]

فزعم أن (خويربين) انتصب على الشتم، ولو كان على (إن) لقال: (خُويرباً)، ولكنه انتصب على الشتم).[3] فـ (خويربين) لا يجوز أن يكون مردودا على (أكتل ورزام) لأنه إنما أوجب أحدهما لدخول (أو) التي للشك بينهما؛ ألا ترى أنه لا يجوز: (رأيت زيدًا أو عمرًا منطلقين)[4].

قال عروة الصعاليك:

سَقَوْنِي الخَمْـرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي

عُداةَ اللهِ مِنْ كَذِبٍ وزُورِ[5]

أي: أذمُ عُـداة الله[6]، وقـال سـيبويه: (إنـما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين).[7]

ومما ينصب على الذم قول النابغة الذبياني:

لَعمْري وما عُمْرِي عليَّ بهَيّنٍ

لقد نَطقَتْ بُطْلاً عليَّ الأقارِعُ

أقارِعُ عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غيرَها

وُجوهَ قُرودٍ تَبتغي مَنْ تُجادِعُ[8]

- والعرب تنشد قول حاتم الطائي رفعاً ونصباً:

إنْ كُنْتِ كَارِهَـةً مَعيشَتِنا

هَـاتِي فَحُـلّي فِي بَنِي بَـدْرِ

الضّارِبينَ، لـدّيّ أعِنّتِهِم

الطّاعِنِينَ وخَيْلُهُم تَجْرِي[9]

قال المبرد معلقا على هذين البيتين:((وإنما خفضوهما على النعت، وربما رفعوهما على القطع والابتداء. وكل ما كان من هذا فعلى هذا الوجه وإن لم يرد مدحاً ولا ذماً قد استقر له فوجهه النعت))[10].

(١) الكتاب:١/ ٢٥٥

(٢) الرجز للأسدي في الأزهية ص١١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٩؛ ولرجل من بني أسد في الكتاب ٢/ ١٤٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٨٨؛ ولسان العرب ١/ ٣٤٩ "حزب"، ١١/ ٥٨٢ "كتل"، ١٤/ ٥٥ "أوا"؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٣.

(٣) الكتاب:٢/ ١٤٩

(٤) الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف:١/ ٦٣-٦٤ وينظر: المقتضب:٢/ ٢٦٠ والكامل للمبرد:٢/ ٩٣٧

(٥) الديوان:٩٠

(٦) ينظر اللباب:١/ ٣٨٣ والجامع لأحكام القران: ١/ ٢١٤و٢/ ٢٤٠

(٧) الكتاب:٢/ ٧٠

(٨) الديوان: ٥٤-٥٥ وفيه:(وجوهُ)بالرفع.

(٩) الديوان: ٤٧

(١٠) الكامل:٣/ ٣٢.

الخاتمة

يقع القطع في النعت كثيراً، وقد يقع أيضا في العطف، ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو إدّعاء رفعاً بتقدير (هو) ونصباً بتقدير (أعني)أو(أمدح)أو(أذمّ)أو(أرحم)، ويجب إضمار (العامل) الرافع، أو الناصب، ولا يجوز إظهاره إذا كان النعت للمدح، أو كان للذَّم أو كان للتَّرَحُّم. أما إذا كان النعت للتوضيح، أو للتخصيص فلا يجب الإضمار، بل هو جائز إنْ شئت أضمرت، وإن شئت أظهرت.

إنّ الغرض من القطع غرض بلاغي محض، وهو التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا النعت المقطوع، وأنه ذو أهمية بالغة تستدعي مزيدًا من الانتباه، ولذا جعل في جملة جديدة الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترحم إلخ. ولهذا لا يستعمل القطع مع من يجهله لئلا يحكم على المتكلم بأنه أخطأ في حركة الكلمة• والنصب على المدح أو العناية لا يأتي في الكلام البليغ إلا لنكتة، والنكتة هنا هي إظهار مزية القطع، كما أن تغيير الإعراب في كلمة بين أمثالها، ينبه الذهن على وجوب التأمل فيها ويهدى إلى التفكير لاستخراج مزيتها وهو من أركان البلاغة، ونظيره في النطق أن يغير المتكلم جرس صوته، وكيفية أدائه للكلمة التي يريد تنبيه المخاطب عليها كرفع الصوت أو خفضه أو مدّه بها.

شرط القطع أن يكون المنعوت معلومًا ومتعينًا بدون النعت، إما حقيقة أو ادعاء، وألا يكون النعت للتأكيد، وأن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، ووقفت على آراء النحويين والمفسرين والعلماء ومناقشة آرائهم من خلال الشواهد القرآنية والأبيات الشعرية.

ثبت المصادر والمراجع

· القران الكريم.

· إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:شهاب الدين احمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء(ت ١١١٧هـ)،وضع حواشيه: الشيخ انس مهرة، دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط٢٠٠٦،٣م٠

· الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، قدم له محمد شريف سكر، دار أحياء العلوم، بيروت، لبنان،ط١، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.

· الأجوبة الجلية لمن سال عن شرح ابن عقيل على الألفية: إعداد حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي المدرس بمعهد تعليم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية٠

· إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس(ت ٣٣٨ هـ) اعتنى به الشيخ خالد العاني ، دار المعرفة، بيروت - لبنان ط ١، ٢٠٠٦م.

· الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف / عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣.

· الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين / لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الانباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط٢، ١٩٥٥م.

· البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)،دراسة وتحقيق:الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، بمشاركة: الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور احمد النجولي الجمل،دار الكتب العلمية(بيروت-لبنان) الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)٠

· البرهان في علوم القران /محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله،تحقيق:محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة،بيروت،١٣٩١٠

· تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) دار صادر، بيروت، د.ت.

· التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مصر ١٩٦١.

· التحرير والتنوير / الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧ م٠

· تعجيل الندى بشرح قطر الندى / تأليف:عبد الله بن صالح الفوزان٠

· التوابع في كتاب سيبويه /١د٠ عدنان محمد سلمان، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٩٦٥م٠

· جامع البيان عن تأويل آي القران المعروف تفسير الطبري:الإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الاملي،أبو جعفر الطبري ت ٢٢٤ - ٣١٠هـ، تحقيق:احمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى:١٤٢٠ هـ =٢٠٠٠م .

· الجامع لأحكام القران: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١ هـ) تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية،١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م٠

· الجدول في إعراب القرآن وصرفه/ تصنيف:محمود صافي،مراجعة:لينه الحمصي، دار الرشيد، دمشق-بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م٠

· الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة،الطبعة: الخامسة- ١٤١٦هـ ١٩٩٥م٠

· حاشية ياسين / ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي (مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح) دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي وشركاه٠

· الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)تحقيق د. احمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٧م٠

· ديوان حاتم الطائي / تحقيق الدكتور: مفيد محمد قميحة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٤م.

· ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكيت يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ) تحقيق:عبد المعين الملوحي، مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

· ديوان النابغة الذبياني / شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.

· ديوان الهذليين، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ط ١، ١٣٦٤هـ = ١٩٤٥م.

· زاد المسير في علم التفسير / عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤.

· شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك /بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (٦٩٨هـ - ٧٦٩هـ)ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل /

محمد محيي الدين عبد الحميد.

· شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ومعه كتاب (واضح المسالك لتحقيق منهج السالك: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مكتبة النهضة المصرية شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢ه) تحقيق: محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٢ه = ٢٠٠١م).

· شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، دار أحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

· شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) – تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مطبعة دار الكتب للطباعة – جامعة الموصل.

· شرح الرضي على الكافية / رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.

· شرح قطر الندى وبل الصدى / أبو محمد عبد الله جمال الدين بن محمد بن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد / مط السعادة (١٣٨٣هـ =١٩٦٣م).

· شرح المفصل: ابن يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت،(د، ت).

· غرائب القرآن ورغائب الفرقان/ نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، الطبعة: الأولى.

· فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير / محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر – بيروت٠

· في ظلال القران / سيد قطب، دار الشروق، الطبعة الرابعة والثلاثون، القاهرة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م٠

· الكامل / لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور زكي مبارك، ط ١، ١٣٥٥هـ = ١٩٣٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر٠

· الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ،بيروت، لبنان، ط٣، ص١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦م.

· الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / أبو القاسم

محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ – ٥٣٨ هـ)، مط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (١٣٦٧هـ = ١٩٤٨ م).

· الكشف والبيان: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان،ط١، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م٠

· الكنز في القراءات العشر / الإمام عبد الله بن عبد المؤمن (ت ٧٤٠هـ)حققه وعلق عليه:١٠ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا ٠

· اللباب في علوم الكتاب / أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،ط١، ١٤١٩ هـ =١٩٩٨ م٠

· لسان العرب،محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت٧١١هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم الجندي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

· المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت ٤٨١هـ - ٥٤١هـ=١٠٨٨م-١١٤٦م،تحقيق:عبد السلام عبد الشافي محمد،دار الكتب العلمية،محمد علي بيضون،بيروت - لبنان،ط١٠٠٧،٢م=١٤٢٨هـ٠

· مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ) تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الرابعة، ١٩٨٨م.

· معالم التنزيل / أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦ هـ)تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع،ط٤، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م٠

· معاني القران: الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري(٢١٥هـ)حققه: الدكتور فائز فارس،ط١٤٠١،٢هـ=١٩٨١م٠

· معاني القران وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري ت ٣١١هـ،شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

· معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، ط ٣، عالم الكتب – بيروت –١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.

· معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط٢،

١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

· معترك الأقران في إعجاز القرآن / لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الثقافة العربية للطباعة٠

· المعنى القرآني في ضوء اختلاف القراءات/ أ٠د أحمد سعد الخطيب، لشبكة التفسير والدراسات القرآنية، صفر ١٤٢٥هـ

· مفاتيح الغيب : الإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١٤٢١،١هـ = ٢٠٠٠م.

· المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد،(ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.